حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٦ (عدد يناير – مارس ٢٠١٨)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

العائد الاجتماعي للاستثمار في رأس المال البشري
دراسة وصفية

ماجد علي مصطفى *

قسم علم الاجتماع /كلية الاداب /جامعة بغداد

المستخلص

مقدمة:

الإنسان هدف التنمية ووسيلتها، وقد ظهر ذلك جلياً بعد الحرب العالمية الثانية في دول مثل (اليابان – ألمانيا – ماليزيا) حيث كان امتلاكها للثروات الطبيعية ضئيلاً مقارنة بغيرها، إلا أنها ركزت على الاستثمار في تنمية الكوادر البشرية بتعليمها وتدريبها، فضلاً عن توظيف القدرات البشرية أفضل توظيف، وأتاحت الفرص للمواطن بأن يعيش الحياة التي يختارها، وأن يزاول العمل المناسب له، كما عملت على تزويدهم بالأدوات المناسبة والفرص المؤدية للوصول إلى تلك الخيارات وتفعيل القدرات البشرية إلى أن أصبح رأس المال البشري هو أساس عملية التنمية ومحورها.

لذا فإننا نعرض للاستثمار في رأس المال البشري بوصفه الأداة الأكثر أهمية في تقدم المجتمعات والارتقاء بها.

يضاف إلى ذلك أننا نحاول إبراز الآثار الاجتماعية من خلال عدد من الرؤى من بينها: الارتقاء بالإنسان بشكل متكامل، إحداث تغيير حقيقي في حياة الإنسان يجعله ينتقل إلى حياة افضل وأرقى مما هو عليه، تمكين الإنسان من توسيع نطاق خياراته وتعزيز قدراته الهائلة في الإبداع، العمل على دعم ثقة الإنسان بنفسه واعتزازه بها، ترشيد حسن التعامل من خلال إدارته الرشيدة لمتطلبات حياته.

ويتمثل الهدف الرئيس للبحث في التعرف على الآثار الاجتماعية للاستثمار في رأس المال البشري بما ينعكس إيجاباً على المشروعات في المجتمع العراقي.

ويتحقق ذلك من خلال الإجابة على التساؤل الرئيس: ما الآثار الاجتماعية للاستثمار في رأس المال البشري؟

وهي تعد دراسة وصفية نحاول فيها إبراز الآثار الاجتماعية المترتبة على الاستثمار في رأس المال البشري.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

أولاً: رأس المال البشري وأبعاده:

١- التحليل الثقافي لمفهوم رأس المال البشري

تشير الكثير من الأدبيات إلى أن رأس المال البشري من أكثر العوامل أهمية للنمو الاقتصادي سواء فيما يتعلق بحجم التأثير والذي يتجلى من خلال تأثيره الحاسم على إنتاجية العمل أو من حيث معدل التأثير من خلال إسهامه في وزيادة الميزة التنافسية عبر ابتكار ونشر التكنولوجيا.(١)

وثروة الوطن كما يراها البعض يحددها أساساً مستوى رأس المال البشري في هذا الوطن. وكذلك فإن الفروقات في مستوى التنمية الاقتصادية-الاجتماعية بين الأمم لا تعول كثيراً على الموارد الطبيعية وحجم رأس المال المادي، بل على كم ونوع مواردها البشرية. وتلك رؤية عززها كثير من الباحثين، منهم على سبيل المثال، "بيرجايم" Bergheim الذي يرى أن رأس المال البشري هو العامل الحاسم في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال المادي. وكذلك ما يورده تقرير منظمة العمل الدولية الصادر عام ٢٠٠٢م من أنه "صار من المتعارف عليه بشكل لا جدال حوله أن تعزيز المهارات والإمكانات البشرية، والاستثمار في التعليم والتدريب هو ما يشكل مفتاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فصقل المهارات والتدريب يزيد الإنتاجية والدخل، وييسر مشاركة جميع الأفراد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.(٢)

ومفهوم رأس المال البشري مصطلح يستخدمه علماء الاقتصاد عادة في إشارتهم إلى التعليم، والصحة، والمقدرات البشرية الأخرى التي من شأنها أن تزيد الإنتاجية. على هذا، يمكن النظر إلى رأس المال البشري على أنه جملة المهارات والمعارف والقدرات المتطورة لكافة أفراد المجتمع والتي تتجلى أهميته الشديدة في سوق العمل من أجل إنتاج السلع والخدمات. ومن منظور اقتصادي، يمكن النظر إليه على أنه عملية تراكم المعرفة والاستثمار الفعال لها في تنمية الاقتصاد.(٣)

ويستند تسيير وإدارة الأعمال إلي ثلاث ركائز أساسية لرأس المال هي: رأس المال المادي (المصانع، والمنشآت، والمرافق، إلخ) ورأس المال المالي (الاستثمارات)، ورأس المال الفكري الذي يشير إلي الأصول الثابتة غير المالية وغير الملموسة. ورأس المال البشري ينضوي تحت مظلة رأس المال الفكري. فهو يمثل الاستثمار في الإنسان، ويتضمن العوامل المرتبطة به مثل المعرفة، والمهارات، والخبرة، والكفاية، وجودة الأعمال، وعلاقات الموظفين، والذكاء الانفعالي، والمبادرة وريادة الأعمال، والمرونة، والولاء الوظيفي، والرضا الوظيفي، والتعليم، والإبداع. ويعد الاستثمار في البشر من أصعب أشكال الاستثمار من حيث ضبطه والسيطرة عليه في مجال الأعمال نظراً للطبيعة المعقدة للبشر أنفسهم.(٤)

ويعد "شولتز" Schultz من أوائل الباحثين الذين قاموا بتعريف رأس المال البشري؛ حيث أشار إلي أن تكوين رأس المال البشري يشتمل على: التعليم الابتدائي والثانوي، وأنشطة التدريب والتعلم الرامية إلى تنمية المهارات، والاستثمار في تعليم الأطفال. علاوة على ذلك، فإن أنشطة التعليم، والتدريب، والصحة، وتحصيل الخبرات، والذكاء، والاتجاهات، والميول يمكن اعتبارها مؤشرات أو معايير للموارد البشرية.(٥)

وقد أكدت العديد من نماذج النمو الذاتي، لاسيما النموذجان الموضوعان من قبل "رومر ولوكاس" (Romer, 1986; Lucas1988) على أن المعرفة أو تراكم رأس

المال البشري من المحددات الجوهرية التي لا غنى عنها للتنمية الاقتصادية على المدى الطويل.(٦)

ومن شأن تطوير تسهيلات ائتمانية تستهدف القطاع الخاص والأسر للحد من العقبات التمويلية ويشجع على تراكم رأس المال البشري وبالتالي زيادة الناتج المحلى الإجمالي. ومن ثم فإن تراكم رأس المال البشري لا ينبغي النظر إليه على أنه مسئولية القطاع العام وحده، بل لابد من تمكين الأفراد وإتاحة مصادر تمويل حتي يتسنى لهم تمويل عملية تنمية وتراكم رأس المال البشري. وبذلك يفضي هذا المسار إلي تزويد صناع القرار بخيارات سياسية لتحفيز التنمية الاقتصادية عبر تشجيع تراكم رأس المال البشري من خلال الإصلاحات المالية المناسبة الرامية لتخفيف القيود المالية وتيسير الحصول على التمويل الكافي.(٧)

علاوة على ذلك، فإن رأس المال البشري يدشن طائفة من المعارف العامة والمحددة التي تسهم في الإنتاجية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. فالأفراد الذين يحظون بمعارف أو مهارات محددة يكونون أكثر إنتاجاً من أولئك الذين لا يمتلكون مثل هذه المعرفة. كما أن المعرفة تمضي في عملية تطورية تعمل على تنقيح وتحسين نفسها في سياق انتقالها من شخص لآخر أو من جيل للذي يليه. وهذه الجوانب التفاعلية والتراكمية للمعرفة يكون لها أثر مضاعف على ناتج الاقتصاد، وتلك العملية لتراكم رأس المال البشري هي ما يطلق عليه "لوكاش" Lucas النشاط الاجتماعي.

وقد ميز شولتز Schultz بين رأس المال البشري والتصور التقليدي لرأس المال واعتبره (رأس المال البشري) الاستثمار المعرفي في البشر، وأشار إلي أن قوة العمل التي لا يتم إثراؤها بالمعرفة لن تقدم أية مساهمات حقيقية للنمو الاقتصادي في الاقتصاديات الحديثة.(٨) يعد تحفيز التقدم التقني (أو نمو المعرفة) من أبرز الآثار المترتبة على نمو رأس المال البشري. وجدير بالذكر أن التقدم التقني في مفهومه الواسع لا يقتصر على التقنيات التي غيرت وجه البشرية من قبيل المصباح الكهربائي، والحاسوب، بل إنه يشتمل كذلك على كل ما من شأنه تيسير أداء العمل وتحسينه مثل لا مركزية البنى التنظيمية، والمنتجات الجديدة، والاستخدامات المستجدة للمنتجات الموجودة، والإنترنت. كما ييسر رأس المال البشري تطبيق التقنية والاستفادة المثلى منها. ففي ظل غياب تطبيق المعرفة، لن يتسنى للبلد الاستفادة من تلك المعرفة.(٩)

٢- التوجه النظري

وتؤكد النظريات الاقتصادية وكذلك عدد لا حصر له من البحوث الإمبريقية على الدور الجوهري لرأس المال البشري في دفع وتحسين الأداء الاقتصادي على المدى البعيد. حيث تؤكد نظريات النمو الذاتي القائمة أساساً على أعمال "رومر" على أن الزيادة في رأس المال البشري من شأنه أن ييسر ابتكار ونشر التكنولوجيا والمعرفة، الأمر الذي يترتب عليه أثر أكيد على التنمية الاقتصادية.(١٠)

كان رأس المال البشري دائماً محور ارتكاز نظرية النمو الاقتصادي. وتشير الأدلة الإمبريقية المستقاة من الدراسات التي جرت مؤخراً إلي أن القوى العاملة التي تتمتع بمستوى أفضل من المهارة والتعليم هي أحد الشروط الأساسية لتحقيق معدلات عالية من التنمية الاقتصادية. ويمكن النظر إلى رأس المال البشري على أنه مجموعة من السمات والخصائص التي تحدد مدى إنتاجية الأفراد في مواقع عملهم وفي المجتمع بصفة عامة. ولا يقتصر رأس المال البشري على المهارات فقط، بل إنه يتعداها إلى الكثير من الخصائص الشخصية. حيث يمكن تعريفه على أنه توليفة العوامل التي تتضمن التعليم، وتحصيل

الخبرة، والتدريب، والذكاء، والطاقة، وعادات العمل، والثقة، والمبادرة التي تؤثر مجتمعة على قيمة ما ينتجه العامل.(١١)

لذا فقد آمن الاقتصاديون منذ أمد بعيد بأهمية تنمية الموارد البشرية من أجل إحراز النمو الاقتصادي وعملية التنمية. فعلى سبيل المثال، قام آدم سميث- بجانب تأكيده المتكرر على أهمية التعليم في أعماله الرائدة- بتحديد القدرات المكتسبة والنافعة لكافة السكان أو أفراد المجتمع كأحد العناصر المهمة في مفهومه لرأس المال الثابت. كما أكد ألفريد مارشال على أهمية التعليم بوصفه استثماراً وطنياً وكان ينظر إلي الاستثمار في البشر على أنه الأكثر قيمة من بين كافة أشكال رأس المال التي يتم استثمارها.(١٢)

فمن واقع النظرية الكلاسيكية للتنمية الاقتصادية، تمثل إنتاجية العمل عاملاً خارجياً يعتمد على النسبة بين القوى العاملة ورأس المال المادي، بالإضافة إلي عوامل أخرى (كالتقدم التقني)، لكنها لا تولي الفائدة العائدة من التعليم على النمو المحتمل للإنتاجية أهمية كبيرة. غير أن النظرية الجديدة للتنمية الاقتصادية التي جرى تطويرها في مطلع عقد الثمانيات من القرن الماضي جاءت لتصحيح هذا القصور في النظرية الكلاسيكية عبر تأكيدها على أهمية التعليم والابتكار (أي عناصر رأس المال البشري) في التنمية الاقتصادية على المدى الطويل.(١٣)

وتقدم النظرية الحديثة لنمو الاقتصاد المحلي الأساس للنهج الجديد لنمو التوظيف وفرص العمل. حيث ترتكز على الفكرة الرئيسة التي مفادها أنه حتى يتسنى لبلد ما أن تنهض ويحرز نمواً في التوظيف ودخل الفرد، فلابد له من الاستثمار في الموارد البشرية حتى يحدث تراكماً لرأس المال البشري. ويمثل رأس المال البشري هنا جملة المهارات والمواهب ويتجلى في قوة العمل المتعلمة والماهرة لهذا البلد. ويمكن زيادة رأس المال البشري عبر التعليم النظامي وغير النظامي وكذلك عبر التدريب على الوظائف أثناء العمل.(١٤)

٣- الدراسات السابقة

يوجد العديد من الدراسات التي تناولت رأس المال البشري وعلاقته بالاستثمار في التعليم وانعكاس ذلك على الانتاج وجودته ... إلخ. ففي دراسة "دى لا فونيتي ودومينتش" (De la Fuente & Doménech, 2006) عن العلاقة بين الإنتاج ورأس المال البشري، انتهيا إلي وجود علاقة ارتباطية إيجابية دالة إحصائياً بين الأمرين. كما كشفت دراسة أخرى غطت الفترة ١٩٧١- ١٩٩٨م في عدد من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلي أن زيادة مدة الدراسة بمقدار سنة واحدة يسفر عن زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦%.(١٥)

كما يؤكد " هانوشيك وويسمان" (Hanushek & Woessmann, 2007) على أهمية جودة التعليم وليس فقط كمه وإتاحته على مستوى التنمية الاقتصادية. ففي دراستهما التي استخدما فيها نتائج اختبارات التحصيل الدولية للطلاب "التيمز" TIMS، واليزا PISA بوصفها مؤشرات لرأس المال البشري، يرى الباحثان أن ارتفاع نتائج الطلاب في تلك الاختبارات بمعدل ١٠٠% من شأنه أن يسفر عن فارق قدره ٢% في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد.(١٦)

كما ألقت دراسة "بيلينيسكي" Pelinescu الضوء على أهمية رأس المال البشري في ضمان التنمية الاقتصادية المعبر عنها بزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

حيث كشفت الدراسة عن وجود علاقة إيجابية دالة إحصائياً بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والقدرات الابتكارية لرأس المال البشري (التي تتجلى من واقع عدد براءات الإختراع) وتأهيل العاملين (التعليم الثانوي) كما هو متوقع وفقاً للنظرية الاقتصادية.(١٧)

في السياق ذاته، انتهت إحدى الدراسات التي أجريت مؤخرا إلي وجود علاقة إيجابية قوية بين مستوى رأس المال البشري والنمو الاقتصادي عند قياس الأول (مستوى رأس المال البشري) ببعض مقاييس المهارات المعرفية. فمقدار الوقت المنقضي في الدراسة ليس هو التعبير الوحيد عن نمو رأس المال البشري في هذه الحالة، بل يضاف إليه، وربما يتقدم عليه في المهارات المعرفية المتحصلة من جراء هذا التعليم. يعني ذلك الاهتمام ليس فقط بإتاحة التعليم بل أيضاً بجودته. علاوة على ذلك، تؤكد النتائج التي انتهت إليها الدراسة على مجموعة من المحددات الصارمة التي لابد من توفرها، من بينهما جودة المؤسسات، وانفتاح الاقتصاد، وصرامة القوانين المنظمة للسوق. وتنتهي الدراسة إلي أن إدخال إصلاحات حقيقية على سياسات التعليم تؤدي إلي تحسين جودته وزيادة المهارات المعرفية للخريجين والتي من شأنها أن تسفر عن مستوى الناتج المحلى الإجمالي على المدى الطويل.(١٨)

كما يشير البنك الدولي في دراسته التي أجراها على دول شرق آسيا إلى أن الاستثمار الهائل في التعليم الابتدائي والمتوسط هو السبب الرئيس وراء معجزة التنمية التي شهدتها تلك المنطقة. وهو ما أكدته دراسة حديثة أجراها جيمينيز وكينغ (Jimenez & King, 2012) لصالح البنك الدولي انتهيا فيها إلي أن رأس المال البشري هو مفتاح النمو المستمر لدول شرق آسيا. غير أنهما أكدا على أهمية التركيز على تحسين جودة التعليم عوضاً عن مجرد التوسع الكمي فيه؛ وهي نقطة لاقت تأكيداً من قبل العديد من الباحثين الآخرين.(١٩)

٤- محددات مفهوم رأس المال البشري

يؤدي رأس المال البشري دوراً جوهرياً لا غنى عنه في عملية النمو والتنمية الاقتصادية وهو ما يفضي بالتالي إلي تحسين الرفاهية الاجتماعية للمواطنين. ويمكن النظر لرأس المال البشري على أنه يتعامل من المنظور التحليلي مع المقدرات المكتسبة التي يجري تنميتها عبر التعليم النظامي وغير النظامي في المدرسة والمنزل، وعبر التدريب، وتحصيل الخبرات، والحراك في سوق العمل على المستوى الوطني. ومن ثم، يمكن النظر إلى رأس المال البشري على أنه عامل من عوامل الإنتاج لا يقل أهمية عن رأس المال المادي. كما يمكن تعريفه على أنه جودة القوى العاملة، وخبراتها المتراكمة، ونظامها التعليمي، وغير ذلك من العوامل التي تحدد قدرة الاقتصاد على خلق أفكار جديدة وتعديل الأفكار القديمة".(٢٠)

وبالتالي تعمل على دعم عملية النمو الاقتصادي التي تعني في أبسط أشكاله بأنها الزيادة في السلع والخدمات التي ينتجها البلد. كما ينظر إليه على أنه الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ويعد هذا النمو مؤشراً على مستوى التنمية الذي تريده كل دولة على صعيد البيئة التنافسية الدولية. وإذا كانت العمالة أو القوة العاملة هي عامل الإنتاج الذي يتحسن من خلالها النمو الاقتصادي عبر إنتاج السلع والخدمات، فإن الاستثمار فيها يحسن إنتاجية رأس المال البشري. وفي الوقت ذاته، يؤثر الاستثمار في المعرفة، والمهارات، والخبرات وما إلي ذلك من أصول الإنتاج المتعلقة بالعنصر البشري ذاته بشكل جوهري على عوامل الإنتاج عبر تحسين العمل وتسريع النمو الاقتصادي. وفي

هذا الصدد تنظر نظرية رأس المال البشري إلى الفرد ليس فقط بوصفه عنصر من عناصر عملية الإنتاج بل أيضاً على أنه مدخل شديد الحيوية لتحقيق التقدم الاقتصادي. وتعزي هذه الحيوية الكامنة في الأفراد إلي حقيقة أن الفرد يمثل العوامل المعرفة والتقنية في نماذج النمو الاقتصادي.(٢١)

ويعد مصطلح العمل المهني أو الوظيفي هو المعادل لرأس المال البشري في الاقتصاد، وهو من بين عوامل الإنتاج المهمة ويشير إلي قيام الفرد بالعمل من أجل كسب قوته. فينبغي على الفرد أن ينتج سلعة أو خدمة ما حتى يتحصل على الأجر. وتشكل المعرفة، والخبرة، وما يماثلها من مؤهلات لازمة لإنتاج هذه السلعة أو الخدمة المقومات الفردية للعامل والتي كان يطلق عليها حتى نهاية الخمسينات من القرن الماضي رأس المال البشري.

غير أن التركيز انتقل بعد ذلك من مجرد الاهتمام بالقدرة الجسدية للفرد إلي التركيز على المعرفة، والخبرات، والقدرات على التفكير التحليلي وغيرها من القيم غير الملموسة. ومن ثم فلم يعد يجري تعريف رأس المال البشري على أنه مجرد القدرة البدنية/المادية المنفقة في إنتاج سلعة أو خدمة، بل صار يشتمل كذلك على مؤهلات هذا الفرد.

وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية رأس المال البشري على أنه ما تسهم به المعرفة والمهارات التي يضطلع بها الفرد في اقتصاد البلد، ومن ثم تحسن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن مساهمة الفرد. في ضوء ذلك يمكن النظر إلى رأس المال البشري على أنه مساهمات الأفراد وكافة أشكال المعرفة والخبرة المتحصلة من قبل الفرد.(٢٢)

وهنا سبب منطقي يجعل الحكومة تضطلع بدور الشريك الفاعل في برامج التدريب الوظيفي في مواقع العمل. ففي ظل اقتصاديات متطورة تقنياً كاقتصاديات اليوم، والتي تتنافس في ظلها الشركات في الأفكار والمنتجات كثيفة المعرفة، لا يتم توجيه ما يكفي من الاستثمار في تدريب الأفراد، لأن الشركات تفضل الحصول على موظفين مؤهلين ومدربين بشكل عال مباشرة. ومن ثم فإن توفير حوافز سوقية للتدريب يتطلب التزام طويل المدى من الشركات للقيام بهذا التدريب وهو ما لا تود الشركات الالتزام به. وهنا يكون دور صناع السياسات في برامج التدريب في مواقع العمل إن أرادوا ضمان نمو اقتصادي مستمر. وبالتالي فلابد أن يكون التدريب والتعليم الذي توفره الحكومة في هذا الصدد يسير جنباً إلي جنب مع ما تقدمه الشركات لا أن يحل أحداهما محل الآخر.(٢٣)

٥- رأس المال البشري بوصفه قاطرة النمو الاقتصادي

وقد أدى التركيز على رأس المال البشري بوصفه قاطرة النمو الاقتصادي للبلدان النامية إلي الاهتمام بالالتحاق بالتعليم. ولقد أحرزت العديد من الدول النامية تقدماً كبيراً في هذا الشأن بالفعل. بيد أن العديد من الدراسات الحديثة تؤكد على أهمية المهارات المعرفية- بجانب الالتحاق بالتعليم- من أجل إحراز النمو الاقتصادي، وهو ما أسفر عن تحول الاهتمام إلي جودة التعليم والمخرجات الدراسية وليس فقط الاهتمام بزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم.(٢٤)

ومن بين مؤشرات قياس هذه الجودة في التعليم ما تحدده منظمة اليونسكو في تقريرها الصادر عام ٢٠٠٢ والذي يؤكد على المؤشرات التالية: نسبة المعلمين إلي الطلاب، عدد المعلمات الإناث، النسبة المئوية للمعلمين المؤهلين، الإنفاق العام على التعليم الابتدائي كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي، والإنفاق على كل طفل في التعليم الابتدائي.(٢٥)

ذلك أنه في ظل غياب جودة حقيقة للتعليم، ليس من المستغرب أن نجد نسبة كبيرة من الطلاب الذين أتموا تسع سنوات من الدراسة (مرحلة التعليم الأساسي)، بل وربما نسبة كبيرة ممن أنهوا تعليمهم الجامعي لا يتمتعون بالتنافسية فيما يتعلق بمستويات مهارات العمل في السوق.(٢٦)

مما سبق نلاحظ أن إعداد وتنمية رأس المال البشري يتم عبر التعليم، والتدريب، وغيرهما من أوجه المعرفة التي يتم اكتسابها عبر الخبرات والتعلم وحالة رأس المال البشري ومدى إعداده هو الذي يحدد مقدرة البلد على استيعاب التكنولوجيا الوافدة المصاحبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. يعني هذا أنه بالإضافة إلي الأثر المباشر لإعداد رأس المال البشري على النمو لاقتصادي كما تؤكد العديد من الأدبيات، فإن له أثر غير مباشر يتمثل في أنه يعد جانباً أساسياً من البنية التحتية الناعمة اللازمة لجذب الاستثمارات الأجنبية. نخلص من ذلك إلي أن العلاقة بين إعداد رأس المال البشري وتدفق الاستثمارات الأجنبية الداعمة لتنمية الاقتصاد الوطني علاقة متبادلة. فمن جهة يؤدي تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى تنمية رأس المال البشري عبر إعداد العاملين الحاليين والمستقبليين حتى يستطيعوا أداء مهامهم في المشروعات التي يدشنها هذا الاستثمار، وزيادة كفاءة هؤلاء العاملين أنفسهم تنعكس بالإيجاب على الشركات المحلية التي قد ينتقلون للعمل بها لاحقاً. علاوة على ذلك، فإن الضغط الإيجابي أن الميزة التنافسية التي تفرضها الاستثمارات الأجنبية تدفع الشركات المحلية لتنمية وتحسين وضعها حتى يستطيع المنافسة. في السياق ذاته، فإن الاستثمارات الأجنبية تحسن الناتج المحلي الإجمالي الذي يتم إنفاق جانب منه على خدمات التعليم والصحة وغيرها من العوامل الضرورية لتنمية رأس المال البشري. ومن جهة أخرى فإن وجود رأس مال بشري بالبلد المضيف يحدد بدرجة كبيرة مدى قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تشترط وجود مستوى معين من الخبرة والمعرفة في البلد المضيف حتى يكون هذا الاستثمار الأجنبي ناجعاً ونافعاً في الدفع الإيجابي للاقتصاد الوطني.

نخلص إلى أن هناك خمس مسلمات أساسية هي:

١- وجود علاقة بين استثمارات المجتمع في التعليم وبين النمو الاقتصادي.
٢- وجود علاقة بين الاستثمارات الفردية في التعليم والعائد الاقتصادي من هذا الاستثمار.
٣- وجود علاقة بين توزيع الاستثمار في التعليم على السكان وتوزيع الفوائد المترتبة عليه.
٤-الحاجة للتعليم في ضوء الفوائد المترتبة عليه وأهميته للاستثمار.
٥-الاستثمارات في التدريب وتوزيع الأموال بين العاملين والشركات له عائد ايجاب على نمو المشروعات.

ومن ثم، فإن التعليم في ضوء نظرية الاستثمار في رأس المال البشري- ينظر إليه على أنه استثمار بقدر ما يمثل أداة لتحسين الإنتاجية وزيادة العائد والفائدة. وهذا التصور الاقتصادي للتعليم يستند إلي مسلمتين أساسيتين؛ الأولى أنه في المجتمع الصناعي، تتقلص نسبة الوظائف التي تتطلب مستوى منخفض من القدرة في مقابل تزايد الطلب على موظفين ذوي مستويات عالية من القدرة. أما الثانية فتشير إلى تزايد مستويات التعليم المطلوبة لممارسة الوظائف لأن تلك الوظائف ذاتها تقتضي المزيد من القدرات. وهذه المسلمات المختلفة تبين أن ثمة علاقة ارتباطية إيجابية بين تراكم التدريب والتعليم والتأهيل من جهة وبين الدخل من الجهة الأخرى. وعلى صعيد الاقتصاد الجزئي، يمثل الإنفاق في قطاع التعليم استثماراً بقدر ما يتيح للأفراد إمكانية اكتساب المعرفة اللازمة لإعدادهم للقطاع الإنتاجي. ومن ثم فإن التعليم والتدريب يتيح للأفراد تحسين فرصهم في الحصول على

وظائف أرقى وذات مقابل مادي أعلى. أما على المستوى الكلي للاقتصاد، فإن زيادة العائد المصاحبة لتدريب الموظفين وإعدادهم تولد الكثير من الفوائد للمجتمع بالقدر الذي تتيح به للعاملين المتدربين والمتعلمين أجراً أفضل.(٢٧)

ثانياً: الأهمية المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي ورأس المال البشري

لقد استحوذ موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اهتمام كافة مجالات التنمية الاقتصادية على مدار العقود القليلة الماضية نظراً لآثاره المحتملة على الاقتصاد المضيف. ومن بين تلك الآثار زيادة الإنتاج، والتوظيف، والدخل، والصادرات والواردات، علاوة على أثره على النمو الاقتصادي ذاته، وميزان المدفوعات، والرفاهة العامة للبلد المضيف. كما ازدادت أهميته الاستثمار الأجنبي المباشر في عقد التسعينات من القرن الماضي مع عولمة الاقتصاد الدولي لدرجة صار معها العديد من الاقتصاديين ينظرون الآن للاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه أحد العوامل الرائدة لتغيير البيئة الاقتصادية.

وتشير الأدبيات إلي أن الشركات متعددة الجنسيات التي تضطلع بالاستثمارات الأجنبية المباشرة يترتب عليها بعض الآثار أو التداعيات الإيجابية على الشركات المحلية للبلد المضيف، وأن ذلك الأثر يعتمد بشكل أساسي على مستوى تنمية رأس المال البشري في هذا البلد المضيف. ويؤكد تلك الآثار الإيجابية ما انتهت إليه العديد من الدراسات التي تشير إلي وجود علاقة إيجابية بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومؤشرات الإنتاجية.

وقد أفضت حرية انتقال رأس المال بين الدول إلي ظهور الشركات متعددة الجنسيات التي بات بوسعها أن توفر بديلاً للاستثمار المحلى. ويمكن لتلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المتغيرات على المستوى الكلي للاقتصاد المضيف مثل الدخل، والاستثمار، والتوظيف .

ويعرف صندوق النقد الدولي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنه مجموع أسهم رأس المال، والأرباح المعاد استثمارها، وغيرها من أشكال الاستثمار المباشر في رأس المال التي تتضمن كافة التحويلات المالية الرامية لتمويل الاستثمارات الجديدة، بالإضافة إلي أرباح الشركات التابعة، والقروض الداخلية، وتمويل عمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود.

وقد تكون مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية ورأس المال البشري عبر القنوات المباشرة (الاستثمار في التعليم والتدريب وتأهيل الكوادر على سبيل المثال) أو غير مباشرة (مثل نقل المعرفة والتقنية من البلد المضيف). كما أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على التنمية من المنظورين التنظيري والعملي التطبيقي؛ فهو يسهم في تراكم رأس المال الذي يفضي بدوره إي إدراج مدخلات جديدة لعملية الإنتاج للبلد المضيف، وهو ما يحسن مخرجات ونتاج هذا البلد. من ناحية أخرى، فإن نقل المعرفة والتقنية إلي البلد المضيف يساعد في تحسين عملية تدريب العمالة واكتساب المهارات.(٢٨)

وعلى الرغم من أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على إعداد وتنمية رأس المال البشري، فإن من أهمها والذي تركز عليه هذه الدراسة هو دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تعزيز رأس المال البشري. فمن واقع تحليلهما للأدبيات الموجودة انتهى "بلومستروم وكوكو" (Blomstrom & Kokko, 2002) إلي القدرة الكبيرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي على تعزيز رأس المال البشري للبلدان المتلقية للاستثمار.(٢٩)

ومن أبرز ملامح هذه القدرة للاستثمار الأجنبي هي أنه دائماً ما يكون مصحوباً بنقل التكنولوجيا والمعرفة للبلد المضيف حتى يتسنى تنفيذ المشروعات، وهو ما يؤثر

بالتالي على تنمية رأس المال البشري في هذا البلد المتلقي. كما أن الشركات متعددة الجنسيات– عبر استثمارها في البلد المتلقي- تسهم في تحسين التعليم العالي لأنها تحتاج خريجين مؤهلين وعلى مستوى عال من الكفاءة حتى يتسنى لها تنفيذ مشروعاتها. ومن ثم فإنها تقدم دعماً مالياً مباشراً، لاسيما لكليات ومدارس إدارة الأعمال والعلوم، علاوة على تقديمها المساعدة والنصيحة عبر مشاركتها في أعمال المجتمع المدني.

من جهة أخرى، فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يرتبط إيجابياً بمستوى النمو الاقتصادي للبلد، وهذا النمو يترتب عليه زيادة الاستثمار الأجنبي الذي تزداد حاجته لعمالة ماهرة وخبراء مدربين للإشراف على المهام الفنية والإدارية والمهنية التي تتوسع يوماً بعد يوم وهو ما يدفعها لمزيد من الاستثمار في رأس المال البشري في البلد المضيف لأن تكلفته ستكون في كافة الأحوال أقل من استقدام خبراء أجانب معها. أضف إلي ذلك أن نمو الاقتصاد نتيجة للاستثمارات الأجنبية سيعود بالإيجاب على زيادة الإنفاق العام على التعليم والصحة وهو ما من شأنه أن يحسن من حالة رأس المال البشري للبلد المتلقي.

كما يؤكد "سوباراو" Subbarao أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعد من العوامل الرئيسة لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في الدول النامية. فالاستثمارات الأجنبية المباشرة- وفقاً للباحث- تساعد في: خلق فرص وظيفية، وتحسين الإنتاجية، ونقل المهارات والتقنية، وتحسين الدخل، وتعزيز الصادرات التي تساهم جميعها في التنمية الاقتصادية على المدى البعيد في الدول النامية.(٣٠)

ويشير العديد من الباحثين إلي أن تعزيز التعليم كان ولا يزال من الشواغل الرئيسة في خطط التنمية لغالبية الدول والمنظمات العالمية. ومن ثم فإن الدول النامية إذا لم تسع جاهدة إلى تحقيق نظام تعليم يتسم بالجودة، لن يسعها تحقيق النمو الاقتصادي على المدى البعيد. وفي هذا الصدد، تشير العديد من الدراسات إلي الأثر الكبير والدال للاستثمارات الأجنبية المباشرة على تعزيز التعليم والتنمية للدول المتقدمة. فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تسهم- بأشكال متعددة- في تعزيز مستوى التعليم في البلد المضيف. وبالمثل، فإن قوة العمل المتعلمة جيداً تعجل من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.(٣١)

كما قامت إحدى الدراسات بتقييم أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تنمية رأس المال البشري في ٣٢ دولة أفريقية من دول جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة ١٩٨٠م- ٢٠٠٥م. وتم قياس رأس المال البشري من خلال نسبة الأطفال الملتحقين بالتعليم في المراحل الابتدائية والثانوية. وقد أشارت النتائج إلي وجود ارتباط بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونسبة الأطفال في التعليم الابتدائي والثانوي.

غير أن الدراسة انتهت إلي أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليس كافياً حتى الآن وهو ما يستوجب على تلك الدول عمل المزيد من أجل جذب تلك الاستثمارات. كما بينت النتائج أن من العوامل الأساسية المؤثرة على التحاق الأطفال واستمرارهم بالتعليم: معدل الاستثمار المحلي، ونفقات القطاع العام، والعمر المتوقع عند الولادة، ومعدل النمو الإجمالي للناتج المحلي ونصيب الفرد منه.(٣٢)

كما سعت دراسة "عزام وآخرون" إلي تقييم مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة على تنمية رأس المال البشري في ٢٤ بلد نامي في الفترة ١٩٨١- ٢٠١٣. وقد استخدمت الدراسة نموذج الآثار الثابتة لهوسمان في تقدير الأثر المترتب على الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالإضافة لبعض المتغيرات الأخرى وهي تحويلات العاملين في الخارج، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات على رأس المال

البشري. وقد وجدت الدراسة أن أثر مستوى دخل الأسرة يرتبط إيجابياً بتنمية رأس المال البشري في كل الدول التي اشتملت عليها الدراسة، وأن زيادة تدفق تحويلات العاملين في الخارج تزيد عدد السنوات الدراسية وهو ما يضاف إلي رأس المال البشري. كذلك فقد وجدت الدراسة أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط إيجابياً بتنمية رأس المال البشري حيث تحسن مستوى التعليم في تلك الدول.(٣٣)

كما يؤكد العديد من الباحثين على أنه بإمكان الدول النامية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر اتباع السياسات التي تعزز تنمية رأس المال البشري.(٣٤)

وبصفة عامة، يمكن القول إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتم تحت مظلة الشركات متعددة الجنسيات تسفر عن تحسين الإنتاجية في البلدان المتلقية للاستثمارات عندما تجلب تلك الشركات معها تكنولوجيا جديدة، وتقوم بتدريب العمال والإداريين بين الذي سيعلمون في وقت لاحق في الشركات المحلية. كما أن الضغط، ومستوى الجودة، والميزة التنافسية التي تفرضها الشركات المستثمرة تجبر الشركات المحلية على العمل بكفاءة أكبر والاستفادة من تللك العوامل الخارجية الإيجابية. في ضوء ذلك، فمن الضرورة بمكان أن يراعي صناع السياسات ومتخذو القرار في البلدان المضيفة أن يجذبوا ويرحبوا بالاستثمارات الأجنبية الموجهة نحو الصناعات التي تمثل المقدرات التقنية فيها أهمية نسبية. بحيث لا تأتي تلك الشركات لتحل محل الشركات المحلية. وهو ما يؤكد من ثم على أهمية رأس المال البشري، والثقافة، والسياسات الصناعية والمقدرة التقنية الأولية للبلد المضيف.(٣٥)

باختصار يمكن القول إن تحسين وتنمية رأس المال البشري يزيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر تدشينه لمناخ استثماري جاذب للمستثمرين الأجانب. ويتجلى ذلك عبر الأثر المباشر لتحسين وتحديث المستوى المهاري للقوة العاملة، وكذلك عبر الآثار غير المباشرة من تحسن الاستقرار السياسي-الاجتماعي والصحة. وعلى الجانب الآخر، تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية رأس المال البشري لأن الشركات متعددة الجنسيات ذاتها قد تنشط في مجالات التعليم والتدريب وجلب المهارات الجديدة والمعلومات والتقنية للبلد المضيف. وفي كافة الأحوال، فإن المحصلة النهائية لهذه العلاقة التبادلية هي الصب بالإيجاب في صالح تنمية الاقتصاد الوطني للبلد المضيف.

وفي ظل هذا الطرح، يؤدي مستوى رأس المال البشري دوراً محفزاً في الآثار المترتبة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مؤشرات الإنتاجية. فالفكرة الأساسية – وفقاً لهذا الطرح- أن العامل المؤهل تأهيلاً جيداً (عبر التعليم الجيد، والتدريب المناسب) سيكون أكثر إنتاجية ومن ثم أعلى أجراً في البلد الذي يقدر رأس المال البشري. وهنا تتجلى طبيعة العلاقة بين التعليم والتنمية عبر مؤشر التنمية البشرية. ذلك أنه- وكما يرى العديد من الباحثين والمختصين- من شأن التعليم أن يتمخض عن تحسن مستقبلي في رأس المال البشري. وبالتالي يحظى التعليم بمكانة عالية بالنظر إليه كوسيلة لإعداد وتكييف الفرد للتحولات المستقبلية في البيئة وظروف العمل. وهو ما تؤكده الدراسات التي بحثت في طبيعة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وإعداد وتنمية رأس المال البشري الذي يعد التعليم قاطرته الأساسية.

ثالثاً: العائد الاجتماعي:

من اليسير حساب العائد الاقتصادي من أي مشروع استثماري، ولكن حساب العائد الاجتماعي لا يكون بنفس السهولة، حيث أن الأثار الاجتماعية للمشروعات القومية الكبرى تتعدى في كثير من الجوانب القدرة على القياس وتحديد عائدها، وهناك محاولات عديدة

لقياس العائد الاجتماعي للاستثمار والتي تتم من خلال خبراء ومحاسبين ماليين وتعتمد على ثلاث معايير أساسية: قواعد بيانات صحيحة، تحديد الفترة الزمنية، الموارد المتاحة لعملية التقييم، وتنتقد هذه العملية بأنها غالباً ما يصعب قياس الجوانب غير المنظورة للعائد من الاستثمارات(٣٦)

وأهمية حساب العائد الاجتماعي للاستثمار تعود إلى أنه يقيم الفوائد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لأي مشروع وذلك من خلال:(٣٧)

• المحاسبة: من خلال توفير كل ما يتعلق بالمصروفات وأوجه الصرف، مما يخلق قيمة للشفافية الاجتماعية.

• تعديل الإدارة: (توجيه) عند توظيفها لأغراض التخطيط، والمعلومات التي أبرزها التحليل يمكن أن توفر مردود هام حول فعالية الأنشطة القائمة، ومجالات الضعف، وأي أثار مفيدة غير متوقعة قد حدثت.

• تحديد الفعالية من حيث الوقت والتكلفة: من خلال التركيز على الآثار الفعلية، ولتحديد المزيد عن ما يجب أن يتغير بالمشروع أو منظمة.

فحساب الآثار الاجتماعية للمشروعات القومية تحدد مؤشرات ونقاط قوية وهامة تساعد المؤسسات الحكومية على زيادة كفاءة استخدام الموارد، واتخاذ قرارات أفضل بالنسبة لآثار المشروعات على المجتمع والتركيز على أهم التحديات الاجتماعية، وفي النهاية فأن حساب الآثار الاجتماعية للاستثمار يعد مؤشر مهم ويظهر ما تقدمه المشروعات من عائد للمستهدفين، في مختلف الجوانب، ونتناول في التالي بعضها:

١- الصحة وبناء الانسان:

نتيجة قلة الدخل يعمل الافراد على ضغط النفقات وخفض التكاليف بالنسبة للحاجات الأساسية كالمأكل والملبس والمسكن والبحث عن الأرخص، ويقلص الأفراد من جودة أو كمية استهلاكهم من الطعام أو كليهما، مما ينعكس على صحة أفراد الأسرة وارتفاع عدد من يعانون من سوء التغذية.(٣٨)

وتتمثل الآثار الاجتماعية للاستثمارات والمشروعات القومية على رأس المال البشري في ارتفاع المستوى الصحي لأفراد المجتمع من خلال نقص الاصابة بالعديد من الأمراض المصاحبة لعدم وجود أمان اقتصادي وزيادة الفقر كأمراض الشرايين التاجية والسكتة الدماغية والسكر والأمراض العقلية وسرطان الثدي والقولون، كما لها أثار اجتماعية أخرى كانخفاض معدل الجرائم وتحسن المستوى الصحي وزيادة أداء التعليم وتعزيز رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي (الأعمال التطوعية) وزيادة الرفاهية.

كما تتمثل الأثار الاجتماعية لاستثمار رأس المال البشري في تقدير الذات والثقة بالنفس بالنسبة للمرتبطين بهذه المشاريع، ورفع قدرة العمالة بتدريبها لتلبية احتياجات العمل بهذه المشروعات، وبالتالي يكون للناس الأكثر تقديراً للذات نشاط ودافعية للعمل أكبر، وبالتالي أقل مرضاً ويقاس ذلك بقلة عدد مرات زيارة الطبيب في السنة (وجميع التكاليف المرتبطة به) سوف تكون أقل مقارنة بعدد الزيارات (وجميع التكاليف ذات الصلة) خلال المدة التي يراد قياسها سوف يكون مؤشرا على الفوائد والآثار الاجتماعية لهذه الاستثمارات في رأس المال البشري.(٣٩)

٢- التعليم وارتفاع الوعي:

مع ارتفاع العائد الاقتصادي من المشروعات القومية وارتفاع مستوى دخل الأسر مع الحرص بالتوازي بأن يكون هناك استفادة في تعليم وتدريب ما يحتاجه سوق العمل يمكن أن يظهر دور أكثر فعالية للقطاع الأهلي والتعاوني في تمكين أبناء الأسر الفقيرة

ومحدودة الدخل من التعليم.

فالتنمية البشرية هي تنمية البشر الفاعل من ناحية وتنمية التفاعل من ناحية أخرى أي أن التنمية البشرية لابد أن تشمل تنمية رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي في آن واحد، ويشير رأس المال الاجتماعي إلى النظام المؤسسي والعلاقات والثقافة السائدة والعادات والتقاليد التي تؤثر على كافة أفراد المجتمع بما ينعكس على المشاركة في التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية ذات التأثير المباشر على عملية التنمية واستمرارها.(٤٠)

والعائد الاقتصادي للاستثمارات والمشروعات القومية عندما يؤدي لارتفاع مستوى دخل الأسرة يجعلها تمارس أنشطة واهتمامات قد استغنت عنها من قبل لضغط الفقر عليها، مثال الذهاب إلى المسرح أو السنيما أو عضوية النوادي أو الذهاب إلى المصايف وشراء الكتب والمجلات والجرائد اليومية، والمشاركة في العمل العام وعضوية النقابات.

وبالتالي يزيد تطلع الأسر لمستوى تعليمي أفضل لأبنائها والبحث عن تعليم ذو جودة أعلى مما يعود بالتالي على توفر موارد بشرية قادرة لتحمل متطلبات التنمية وتناسب احتياجات الوظائف والأعمال من مستوى مهني وكفاءات تساعد على تطور العمل وتسريعه غير معوقه، ويكون لديها تطلع مستمر للأفضل.

- مواجهة البطالة وآثارها:

إن تفاقم مشكلة البطالة يرجع للعديد من الأسباب منها المعدلات العالية لنمو السكان، وبالتالي الأعداد المتزايدة للداخلين إلى سوق العمل والهجرة المتزايدة من الريف إلى المدن ودخول المرأة إلى سوق العمل، ومن جانب الطلب: معدلات نمو غير كافي لا تخلق فرص عمل تتلاءم مع جانب العرض، وعدم تنويع القاعدة الانتاجية، بالإضافة للسياسات الاستثمارية التي ركزت على الاستثمارات كثيفة رأس المال التي لا تحتاج لعمالة كبيرة.(٤١)

كما أن الحكومات العراقية المتعاقبة اتجهت للأخذ بأليات السوق والسوق لا يملك الآليات الذاتية التي تمكنه من بلوغ التوازن عند مستوى التوظيف الكامل لمجمل عناصر الانتاج والبطالة تصبح إجبارية عند اختلال سوق العمل بفعل انخفاض اجمالي الطلب الذي يتكون من مجموع الانفاق على الاستهلاك والاستثمار في مطابقة الدخل القومي، تكمن الحاجة الضرورية لتدخل الدولة لرفع مستوى إجمالي الطلب الفعال لضمان التوظيف الكامل لعناصر الانتاج.(٤٢)

٤- حب العمل وتقديره وتغيير بعض القيم السلبية:

ولعدم القدرة على سد الاحتياجات الأساسية للأسر في الغلاء المستمر والذي انخفضت معه بالضرورة القوة الشرائية للمرتبات والأجور وجه الغالبية طاقاتهم نحو البحث عن مورد مالي بأساليب متعددة بدلا من الابداع والمشاركة الايجابية وتحسين الأداء مما انعكس على منظومة القيم الايجابية (اجتماعية، اقتصادية، سياسية) وترديها، وطالت قيم أساسية كالعمل المنتج، التعليم وجدواه وما يترتب على ذلك من سلسلة لا تنتهي من المشكلات كل يفضي إلى الأخر من تأخر سن الزواج وأمراض اجتماعية وجريمة، والذي يكون له آثار مدمرة على المجتمع.(٤٣)

فالشواهد تشير إلى أن للبطالة نتائج بعيدة المدى غير فقدان الدخل تتمثل في: الأضرار النفسية وفقدان حافز العمل والمهارة والثقة في النفس وازدياد العلل المرضية وإفساد العلاقات الأسرية والحياة الاجتماعية وقسوة الاستبعاد الاجتماعي ناهيك عن الجريمة والعنف والإدمان والفراغ...إلخ وكثير من السلوك السلبي الذي يمارسه الشباب

نتيجة البطالة مما ينعكس على السلام والأمن الاجتماعي.(٤٤)

ومع انتشار البطالة والتأثر بالعولمة والانفتاح الثقافي الناتج عن استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ظهرت قيم سلبية لدى الشباب تجاه العمل والانتماء، وهذه القيم السلبية تمثلت في أن رؤية العمل كمصدر للمال وتلبية الرغبات الاستهلاكية فقط، والبحث عن أي عمل يدر ربحاً سريعاً بدون مجهود، وان الشطارة والنصب والغش عمل الشباب الناجح، كما تلقى المسابقات عبر التلفاز والانترنت اهتمام كبير بالإضافة للتطلع لعمليات البيع والشراء والسمسرة والمضاربات والعمولات ذلك من بعض التأثيرات الاجتماعية والقيمية الناتجة عن البطالة.(٤٥)

فالبطالة مشكلة تهدد بأخطار اجتماعية واقتصادية وسياسية كامنة ويترتب عليها كثير من المشكلات، وساهم في تفاقمها اتجاه الاستثمارات كثيفة رأس المال نحو التكنولوجيا واستخدامها على نطاق واسع والتي حلت مكان العمال وبالتالي عدم القدرة على استيعابها كثافة مناسبة من قوة العمل، وحيث أن العمل من أهم عناصر العملية الانتاجية فهو يرتبط بالإنسان وقدراته ومستوى معيشته ورفاهيته، وبالمجتمع واستقراره الاجتماعي والسياسي .

٥- مواجهة العنف والارهاب:

تشير الدراسات إلى أن الأزمات الاقتصادية وزيادة معدل الفقر بين السكان هو الذي يؤدي بدوره إلى التفكك الأسري وتآكل الجماعات الرسمية وظهور غيرها وبذلك تصبح الثقافات الفرعية المنحرفة أمراً سائداً – خاصة بين الشباب، كما أن النماذج القديمة للسلوك لم تعد تتمتع بالمصداقية، والأدوار الأسرية تغيرت، وتناقص تأثير المدرسة أكثر فأكثر، كما يؤدي تفاوت مستوى الإشباع إلى حالات من الضغط والتي غالباً ما ينجم عنها سلوكيات عنف، في ظل تحطم قيم الحياة الإيجابية وعدم وجود إطار قيمي للشباب يجعل من السهل انزلاق في الهاوية واغترابه حتى عن نفسه بما يفقده هويته الوطنية.(٤٦)

ومواجهة المتطلبات الأساسية للأفراد والأسر في حالة انتشار البطالة وقلة الدخل تتجه نحو الاقتصاد في النفقات وبيع الممتلكات والتنازل عن بعض النشاطات والاهتمامات، والخطورة هنا في ماذا بعد ذلك من فقدان أمل في فرص عمل ومستقبل مأمول، تكون النتيجة انتشار ثقافة الفساد من رشوة ومحسوبية إلى زيادة العنف والارهاب وشرعنته ليكون الأداة لاكتساب الحقوق ودفع الظلم من خلال تأطير ثقافة حاضنة له. لذا يؤدي انتشار البطالة إلى ارتفاع معدلات العنف والادمان والسرقة وضعف الانتماء الوطني والانضمام لجماعات الارهاب.(٤٧)

كل ذلك يتطلب مجهودات هائلة لمواجهة هذا الكم من المشكلات الناتج عن البطالة وأخطرها اللجوء للعنف والارهاب، فما تتحه المشروعات الاستثمارية من توفر فرص عمل تجعل الشباب يندمج في المجتمع ويبذل جهد له عائد يشعره بالقدرة على تلبية احتياجاته يجعله منتمياً للمجتمع الذي لبى رغباته، كما أن قدرته على مواجهة الأفكار الهدامة تزيد ويكون عامل صد لانتشار مثل هذه الأفكار وعلى قدر من الوعي في مواجهتها، وينمو الوعي الأمني لديهم نتيجة حبهم المحافظة على مكتسباتهم ومقدرات مجتمعهم.

التوصيات:

- ضرورة زيادة الإنفاق على التعليم لما يترتب عليه من فائدة مباشرة وعائد في الاستثمار في رأس المال البشري بوصفه قاطرة للتنمية الاقتصادية.
- ضرورة زيادة الاهتمام بالمدارس الموجودة وبناء اخرى لكي تتناسب مع عدد السكان.
- وضع سياسات مواتية وجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- احداث توعية مجتمعية بان التعليم لايمكن الاستغناء عنه وبدونه تصبح الحياة بدائية خالية من اي تقدم .
- زيادة مستوى دخل المواطنين حتى يتسنى لهم إلحاق أطفالهم بتعليم جيد يفضي بالتالي إلي إحداث التنمية الاقتصادية.
- ضرورة تحسين احول القائمين على العملية التعليمية بكل مراحلها من خلال الراتب المجزي السكن الدائم وغير ذلك .
- النظر إلى تنمية وإعداد رأس المال البشري بوصفه فرضاً لا فضلاً، لأن من شأنه إحداث طفرة حقيقية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- العمل على جذب النوع الصحيح من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تؤثر بالإيجاب على النمو الاقتصادي للبلد وليس تلك التي قد تحد من النمو أو تعمل على تقويضه.
- الحذر من الأثار التي يمكن أن يكون لها جوانب سلبية للمشروعات الاستثمارية على البيئة الاجتماعية حيث أن افتتاح مشروعات استثمارية في بيئة لا يستفاد سكانها منها تكون وابلا عليهم مما يجعل هناك مناهضة لها.
- استخدام وسائل الاعلام للترويج للمشروعات الاستثمارية وما يمكن أن تحققه من عوائد اقتصادية واجتماعية على المجتمع.
- الحرص على جذب استثمارات تتمتع بالقدرة على استيعاب عمالة كثيفة العدد ويكون لها أولويتها عن باقي الاستثمارات.
- تحديد ما يجب أن تتلتزم به المشاريع والاستثمارات من مسئوليات اجتماعية حيال المجتمع العراقي وتعاون الادارات الحكومية في توجيهه وترشيده بحيث لا يكون هناك تضارب أو هدر في ما يقدم وزيادة العائد منه.

Abstract

Social return to investment in human capital Descriptive study

By Majed Ali Mustafa

Introduction :

This was evident after the Second World War in countries such as Japan, Germany and Malaysia, where they possessed a small amount of natural resources. However, they focused on investing in the development of human resources by teaching and training, Employment, and opportunities for citizens to live the life they choose, to do the right work for them, and to provide them with the right tools and opportunities to reach those options and activate human capabilities until the human capital becomes the basis and development of development.

We therefore offer to invest in human capital as the most important tool in the advancement and advancement of societies.

In addition, we try to highlight the social effects through a number of visions, including: to elevate the human being in an integrated manner, to bring about a real change in human life makes it move to a better and better life than it is, enable man to expand his options and enhance his enormous creativity, To support the self-confidence and pride of the human being, rationalize good dealing through the wise management of the requirements

of his life.

The main objective of the study is to identify the social impacts of investment in human capital, which will positively affect national projects in Iraqi society.

This is achieved by answering the main question: What are the social implications of investing in human capital ?

الهوامش

(١)Pelinescu, E. (2015). The impact of human capital on economic growth. Procedia Economics and Finance, Vol. 22, pp. 184 – 190.

(2) Bergheim, S. (2005): Global Growth Centres 2020, Duetche Bank Research Current Issues Working Paper, Frankfurt.

- ILO (2002): Learning and Training for Work in the Knowledge Society, ILO Office Report IV, Geneva, p. 3.

(3) Hakooma, M. & Seshamani, V. (2017). The Impact of Human Capital Development on Economic Growth in Zambia: An Econometric Analysis. International Journal of Economics, Commerce and Management Vol. V, Issue 4, pp. 71-87.

(4) Boztosun, Aksoylu, S. & Ulucak, Z. (2016). The Role of Human Capital in Economic Growth. Economics World, Vol. 4, No. 3, 101-110.

(5) Schultz, T. P. (1993). Mortality decline in the low income world: Causes and consequence. Economic Growth Center Discussion Paper No. 681. New Haven, CT: Yale University.

(6) Romer, P. M. (1986). Increasing returns and long-run growth. The Journal of Political Economy. 94(5), 1002-1037.

- Lucas, R. E. (1988). On the mechanics of economic development. Journal of Monetary Economics. Vol. 22: 3-42.

(7) Abubakar, A., Kassim S., & Yusoff, M. (2015). Financial Development, Human Capital Accumulation and Economic Growth: Empirical Evidence from the Economic Community of West African States (ECOWAS). Procedia - Social and Behavioral Sciences, Vol. 172, pp. 96 – 103.

(8) Schultz, T. W. (1961). Investment in human capital. The American Economic Review, Vol. 51, No. (1), pp. 1-16

(9) Mathur, V. (August 1999).Human Capital-Based Strategy for Regional Economic Development. Economic Development Quarterly, Vol. 13 No. 3, pp. 203-216.

(10) Bobetko, A., Draženović, I., & Funda, J. (2017). Human Capital and Economic Growth in CEE Countries and Other Emerging Markets. Proceedings of the 23rd Dubrovnik Economic Conference, Croatian National Bank, Dubrovnik: June 4 – 6, 2017.

(11) Arif, A., Faridi, M., & Farooq, F. (2016).The Role of Human Capital Formation in Poverty Mitigation: A Co-integration Analysis from Pakistan. Review of Economics and Development Studies. Vol. 2, Issue. 2, pp. 129-138.

(12) Hakooma, M. & Seshamani, V. (2017). OP.Cit, pp. 71-87.

(13) Pelinescu, E. (2015). OP.Cit, PP 184-190.

(14) Mathur, V. (August 1999). OP.Cit, pp. 203-216.

(15) De La Fuente Á, & Domenéch A., (2006), Human capital in growth regressions: how much difference does data quality make?, Journal of the European Economic Association, Vol. 4, No. (1), pp.1-36.

(16) Hanushek, EA & Woessmann, L, (2007), The Role of Education Quality for Economic Growth, World Bank Policy Research Working Paper No. 4122.

(17) Pelinescu, E. (2015). OP.Cit, PP 184-190.

(18) Bobetko, A., Draženović, I., & Funda, J. (2017). OP.Cit.

(19) World Bank (2000): Human Capital Formation as an Engine of Growth: The East Asian Experience, ISEAS Publishing, Singapore.
(20) Azam, M., et al., (2015). Foreign direct investment and human capital: evidence from developing countries. Journal of Investment Management and Financial Innovations, Vol. 12, No. 3, pp. 155-162.
(21) Boztosun, Aksoylu, S. & Ulucak, Z. (2016). OP.Cit, PP 101-110.
(22) Ibid, PP 101-110.
(23)Mathur, V. (August 1999). OP.Cit, PP. 203-216.
(24) Hanushek, E. (2013). Economic Growth in Developing Countries: The Role of Human Capital. Economics of Education Review. Vol. 37, Issue C. pp. 204-234.
(25) Ibid. pp. 204-234.
(26) Ibid. pp. 204-234.
(27) Ndeffo, L. (2010).Foreign Direct Investments and Human Capital Development in Subsaharan Africa. Annals of "Dunarea de Jos" University of Galati Fascicle I – 2010. Economics and Applied Informatics. Years XVI – no 2 - ISSN 1584-0409
(28) Adebayo, A., & Abogan, O. (2014).Manufacturing Foreign Direct Investment, Human Capital Development and Economic Growth in Nigeria: ECM Approach. International Journal of Sciences: Basic and Applied Research (IJSBAR). Vol. 15, No. 2, pp. 219-233
(29) Blomstrom, M., Kokko, A. (2002). FDI and human capital: a research agenda. Working Paper No. 195, CD/DOC (2002)07 OECD Development Centre.
(30) Subbarao, P.S. (2008). FDI and human capital development. Working paper No. 2008-02-01, Indian Institute of Management Ahmedabad, India.
(31) Egger, H., Egger, P., Falkinger, J., Grossmann, V. (2005). International capital market integration, educational choice and economic growth, Cesifo Working Paper, No. 1630.
(32) Ndeffo, L. (2010). OP.Cit.
(33) Azam, M., et al., (2015). OP.Cit, pp. 155-162.
(34) Majeed, M., & Ahmad, E. (2008). Human Capital Development and FDI in Developing Countries. Journal of Economic Cooperation. Vol. 29, No. 3, pp. 79-104.
(35) Ndeffo, L. (2010). OP.Cit.
(36)Mayra Ortega Maldonado and Michael Corbey: Social Return on Investment (SROI): a review of the technique. P83. Available at: http://mab-online.nl/downloaden/11787/Social-Return-on-Investment-(SROI)-a-review-of-the-technique (37)the new economics foundation: Measuring value: a guide to Social Return on Investment (SROI). Second edition, United Kingdom, 2008
(٣٨) مهدي محمد القصاص: في آليات إفقار الطبقة الوسطى المصرية، (بحث منشور في دراسات اجتماعية لمشكلات الواقع المصري)، المنصورة، ٢٠١٦، ص٥٦
(39)Mayra Ortega . OP.Cit.
(٤٠) معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣، القاهرة، ص٥٦.
(٤١) جامعة الدول العربية: التقرير الاقتصادي الموحد، ٢٠٠٢، ص٢٤٠.
(٤٢) مهدي محمد القصاص: عمل الشباب في ظل العولمة، بحث منشور في المؤتمر الثاني لعمادة البحث العلمي حول الوطن العربي وتحديات العولمة، جامعة أربد الأهلية، ٢٥-٢٦/٤/٢٠٠٧.
(٤٣) محمد مهدي القصاص : في آليات إفقار الطبقة الوسطى المصرية، مرجع سابق، ص٦٠.
(٤٤)محمد مهدي القصاص : بيئة استثمار رأس المال البشري دراسة ميدانية في قرية مصرية، بحث منشور في المؤتمر العلمي الدولي الثالث القضايا البيئية المعاصرة والمشاركة المجتمعية، جامعة جنوب الوادي، ١٠-١٣/١١/٢٠٠٨.
(٤٥) محمد مهدي القصاص: سلوكيات الشباب في ظل المتغيرات الدولية دراسة ميدانية، بحث منشور في مؤتمر المجتمع المصري إلى أين؟ رؤية مستقبلية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١١-١٢/٢٠٠٧.
(٤٦) محمد مهدي القصاص: عنف الشباب: محاولة في التفسير دراسة ميدانية، بحث منشور في المجلة

العلمية لكلية الآداب جامعة المنصورة، العدد ٣٦، يناير ٢٠٠٥.
(٤٧) محمد مهدي القصاص: المصاحبات الاجتماعية للبطالة دراسة حالة، بحث منشور في ندوة البطالة أسبابها ومعالجتها وأثرها على المجتمع العربي، جامعة سعد دحلب، الب، الجزائر، ٢٠٠٦.

المراجع

(1) Pelinescu, E. (2015). The impact of human capital on economic growth. Procedia Economics and Finance, Vol. 22.
(2) Bergheim, S. (2005): Global Growth Centres 2020, Duetche Bank Research Current Issues Working Paper, Frankfurt.
(3) Hakooma, M. & Seshamani, V. (2017). The Impact of Human Capital Development on Economic Growth in Zambia: An Econometric Analysis. International Journal of Economics, Commerce and Management Vol. V, Issue 4.
(4) Boztosun, Aksoylu, S. & Ulucak, Z. (2016). The Role of Human Capital in Economic Growth. Economics World, Vol. 4, No. 3.
(5) Schultz, T. P. (1993). Mortality decline in the low income world: Causes and consequence. Economic Growth Center Discussion .New Haven, CT: Yale University.
(6) Romer, P. M. (1986). Increasing returns and long-run growth. The Journal of Political Economy. 94(5).
(7) Abubakar, A., Kassim S., & Yusoff, M. (2015). Financial Development, Human Capital Accumulation and Economic Growth: Empirical Evidence from the Economic Community of West African States (ECOWAS). Procedia - Social and Behavioral Sciences, Vol. 172.
(8) Schultz, T. W. (1961). Investment in human capital. The American Economic Review, Vol. 51, No. (1).
(9) Mathur, V. (August 1999).Human Capital-Based Strategy for Regional Economic Development. Economic Development Quarterly, Vol. 13 No. 3.
(10) Bobetko, A., Draženović, I., & Funda, J. (2017). Human Capital and Economic Growth in CEE Countries and Other Emerging Markets. Proceedings of the 23rd Dubrovnik Economic Conference, Croatian National Bank, Dubrovnik: June 4 – 6, 2017.
(11) Arif, A., Faridi, M., & Farooq, F. (2016).The Role of Human Capital Formation in Poverty Mitigation: A Co-integration Analysis from Pakistan. Review of Economics and Development Studies. Vol. 2, Issue. 2.
(12) De La Fuente Á, & Domenéch A., (2006), Human capital in growth regressions: how much difference does data quality make?, Journal of the European Economic Association, Vol. 4, No. (1) .
(13) Hanushek, EA & Woessmann, L, (2007), The Role of Education Quality for Economic Growth, World Bank Policy Research Working .
(14) World Bank (2000): Human Capital Formation as an Engine of Growth: The East Asian Experience, ISEAS Publishing, Singapore.
(15) Azam, M., et al., (2015). Foreign direct investment and human capital: evidence from developing countries. Journal of Investment Management and Financial Innovations, Vol. 12, No. 3.
(16) Ibid, PP 101-110.
(17) Hanushek, E. (2013). Economic Growth in Developing Countries: The Role of Human Capital. Economics of Education Review. Vol. 37, Issue C.
(18) Ndeffo, L. (2010).Foreign Direct Investments and Human Capital Development in Subsaharan Africa. Annals of "Dunarea de Jos" University of Galati Fascicle I – 2010. Economics and Applied Informatics. Years XVI – no 2 - ISSN 1584-0409
(19) Adebayo, A., & Abogan, O. (2014).Manufacturing Foreign Direct Investment , Human Capital Development and Economic Growth in Nigeria: ECM Approach. International Journal of Sciences: Basic and Applied Research (IJSBAR). Vol. 15, No. 2 .

(20) Blomstrom, M., Kokko, A. (2002). FDI and human capital: a research agenda. Working Paper No. 195, CD/DOC (2002)07 OECD Development Centre.
(21) Subbarao, P.S. (2008). FDI and human capital development. Working paper No. 2008-02-01, Indian Institute of Management Ahmedabad, India.
(22) Egger, H., Egger, P., Falkinger, J., Grossmann, V. (2005). International capital market integration, educational choice and economic growth, Cesifo Working Paper, No. 1630.
(23)Majeed, M., & Ahmad, E. (2008). Human Capital Development and FDI in Developing Countries. Journal of Economic Cooperation. Vol. 29, No. 3 .
(24)Mayra Ortega Maldonado and Michael Corbey: Social Return on Investment (SROI): a review of the technique. P83. Available at: http://mab-online.nl/downloaden/11787/Social-Return-on-Investment-(SROI)-a-review-of-the-technique
(25)the new economics foundation: Measuring value: a guide to Social Return on Investment (SROI). Second edition, United Kingdom, 2008.
(٢٦) مهدي محمد القصاص: في آليات إفقار الطبقة الوسطى المصرية، (بحث منشور في دراسات اجتماعية لمشكلات الواقع المصري)، المنصورة، ٢٠١٦.
(٢٧) معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣، القاهرة .
(٢٨) جامعة الدول العربية: التقرير الاقتصادي الموحد.
(٢٩) مهدي محمد القصاص: عمل الشباب في ظل العولمة، بحث منشور في المؤتمر الثاني لعمادة البحث العلمي حول الوطن العربي وتحديات العولمة، جامعة أربد الأهلية، ٢٥-٢٠٠٧/٤/٢٦.
(٣٠) محمد مهدي القصاص: بيئة استثمار رأس المال البشري دراسة ميدانية في قرية مصرية، بحث منشور في المؤتمر العلمي الدولي الثالث القضايا البيئية المعاصرة والمشاركة المجتمعية، جامعة جنوب الوادي، ١٠-٢٠٠٨/١١/١٣.
(٣١) محمد مهدي القصاص: سلوكيات الشباب في ظل المتغيرات الدولية دراسة ميدانية، بحث منشور في مؤتمر المجتمع المصري إلى أين؟ رؤية مستقبلية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١١-٢٠٠٧/١٢.
(٣٢) محمد مهدي القصاص: عنف الشباب: محاولة في التفسير دراسة ميدانية، بحث منشور في المجلة العلمية لكلية الآداب جامعة المنصورة، العدد ٣٦، يناير ٢٠٠٥.
(٣٣) محمد مهدي القصاص: المصاحبات الاجتماعية للبطالة دراسة حالة، بحث منشور في ندوة البطالة أسبابها ومعالجتها وأثرها على المجتمع العربي، جامعة سعد دحلب، الب، الجزائر، ٢٠٠٦.